Millennium Journal of Humanities and Social Sciences

Journal homepage: <http://www.milljournals.org>

ISSN: 2708-8022 (Online)

2708-8014 (Print)

حوكمة الشركات: كمدخل لمكافحة الفساد

هاني الشقران

قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الاردن

<https://doi.org/10.47340/mjhss.v1i1.5.2020>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الحوكمة المؤسسية في الشركات في مكافحة الفساد، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي للوصول لنتائج الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع للشركة، وذلك من خلال ترشيد أعمال المديرين ومجلس الإدارة وبالإضافة للعاملين في الشركة ومراقبي الحسابات، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف الحوكمة والحد من الفساد، حيث يسهم التطبيق السليم للقوانين واللوائح المالية في الحد من وقائع الفساد وتضارب المصالح بما يضمن حقوق المساهمين وكافة الحقوق الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وفي المقابل فإن عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح يؤدي إلى خلق بيئة خصبة لنمو الفساد وتغلغله وعدم القدرة على مواجهته.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشركات، الفساد، أصحاب المصالح

Corporate Governance: An Approach to Anti-Corruption

Hani Alshogran

Department of Humanities, Faculty of Science and Arts, Jordan University of Science and Technology, Jordan

ABSTRACT

This study aims at showing the role of corporate governance in facing corruption for its great importance in various economic sectors. The study utilizes the descriptive approach to reach the final outcomes. The study concludes that the application of corporate governance leads to achieving many benefits for companies through the rationalization of the work of managers, the board of directors, the workers, and auditors, which ultimately leads to achieving the goals of governance in reducing corruption. The proper application of laws and financial regulations contributes to reducing corruption and conflicts of interest in a manner that guarantees the rights of shareholders and all other rights related to the company. On the other hand, failure to comply with the application of laws and financial regulations creates a fertile environment for corruption.

Keywords: Governance, Companies, Corruption, Stakeholders.

المقدمة

كما هو معروف فإن مفهوم الحوكمة يعد من أبرز وأهم الموضوعات التي طرحت خلال السنوات الماضية، والتي تمس المؤسسات والمنظمات المختلفة، وقد زاد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في العديد من الدول خاصة بعد الأزمات المالية المختلفة التي حدثت على المستوى العالمي بداية بالأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وانتهاء بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث كان غياب أسس الحوكمة الرشيدة أحد أهم أسباب حدوثها كما أشارت العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، فقد ساهم انتشار الفساد، وسوء الإدارة، وعدم وجود أجهزة رقابة فعالة، ونقص الشفافية، في حدوث تلك الأزمات، والتي أدت لتكبد العديد من المؤسسات خسائر مادية فادحة والإضرار بالملايين من الأشخاص، وفي المقابل فإن تطبيق الحوكمة يعني تطبيق مجموعة من القواعد الإجرائية الهادفة لإجبار المؤسسات المالية على الالتزام بمعايير محددة من الشفافية والإفصاح وسلامة اختيار السياسات المالية مما يشكل درعاً واقياً لحدوث مثل تلك الأزمات مستقبلاً.

ونظراً لهذه الأهمية فقد حرصت الكثير من المؤسسات ومراكز البحث العالمية على دراسة مفهوم الحوكمة والآثار الناجمة عن الالتزام بمعاييرها المختلفة، ومن أهم تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، وقد جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل أهمية تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الدولة، ودور هذا التطبيق في تحقيق العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد ككل، بما في ذلك دور الحوكمة في مكافحة الفساد، ورفع مستوى الأداء العام للاقتصاد.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- 1- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وماهيتها ونشأتها وخصائصها ومحدداتها.
- 2- التعرف على الجوانب الإيجابية ومزايا حوكمة الشركات، وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين أداء الشركات بشكل عام.
- 3- إظهار مدى أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة وتحجيم الفساد.
- 4- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة لصناع القرار.

مشكلة البحث

تبذل الدول على اختلاف المستويات جهوداً كبيرة في محاولة القضاء على الفساد، وفي سبيل ذلك فقد وضعت العديد من الخطط والسياسات الهادفة لاستئصال هذا الداء، وقد جاء هذا البحث لبيان الدور الذي من الممكن أن تسهم فيه حوكمة الشركات في تحقيق هذا الهدف.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال أهمية الموضوع الذي يتطرق إليه والمتعلق بحوكمة الشركات، وبيان الدور الذي تساهم فيه حوكمة الشركات في تحقيق العديد من الفوائد وعلى رأسها مكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز دور الحوكمة في الشركات، كما يهتم البحث بإبراز أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وزيادة الوعي بمفاهيمها وتطبيقاتها المختلفة والتي تؤدي لتحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة في البيئة الاقتصادية داخل الدولة بالإضافة لدورها في تقليل المخاطر المرتبطة بالأعمال.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، وهو منهج معمول به في الكثير من الدراسات والأبحاث خاصة تلك

التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية، حيث سيتم الاستفادة من الدراسات والأبحاث العلمية والكتب والنشرات المتوفرة حول هذا الموضوع.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث لمبحثين رئيسيين خصص الأول منهما للحديث عن الحوكمة بشكل عام من خلال بيان تعريفها ومحدداتها وأهميتها وأهدافها بالإضافة للحديث عن حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد ثم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الحوكمة

تعريف الحوكمة

تشير الأدبيات التي تحدثت عن الحوكمة إلى عدم الاتفاق بين الباحثين على تعريف محدد لها، وعلى الرغم من ذلك فقد اهتمت مؤسسات دولية بالحوكمة لما لها من أثر فعال في زيادة الكفاءة ورفع معدلات الاستثمار، ودعم القدرات التنافسية، وترشيد قرارات التمويل، ومضاغة الأرباح والتشغيل، ومن هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁾.

والحوكمة Governance مشتقة من الكلمة الانجليزية Govern أي يحكم⁽²⁾، وقد عرفت بمجموعة من التعريفات المتعددة، فالبعض عرفها على أنها "مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها من جهة، ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخرى"⁽³⁾، وعرفها آخرون على أنها تعني "الحكم الرشيد الذي يُنفذ وفق تعليمات وقوانين وقواعد تُسير الشركات وتعزز الشفافية القانونية، وبما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومعالجة المشكلات الناجمة عن أخطاء الإدارة والمراجعين"، أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"⁽⁴⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول بان الحوكمة تعني النظام الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء المؤسسة.

نشأة حوكمة الشركات:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات بقوة حديثاً عام 1997، عقب انفجار الأزمة المالية الآسيوية وظهور أزمة الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاط بين منشآت العمال. ونتيجة لذلك ظهر نظام حوكمة الشركات من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية التي تناولت تلك الأحداث بالدراسة والتحليل، وعلى رأس تلك المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فأصدرت في عام 1999م "مبادئ حوكمة الشركات"، والتي تهدف لمساعدة كل من الدول المشتركة والدول غير المشتركة بالمنظمة لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتطبيق حوكمة الشركات لدعم إدارة الشركات في المحافظة على كفاءة واستقرار أسواق المال⁽⁵⁾.

وتقوم فلسفة الحوكمة في الشركات على مبدأ الفصل بين ملكية رأسمال الشركة والإدارة، وعملية الرقابة والإشراف داخل هذه الشركات، وقد وجد بأن هذا الفصل له آثاره الإيجابية على أداء الشركات، وهو ما أطلق عليه بنظرية الوكالة، وهي العلاقة التي بموجبها يلجأ شخص (صاحب رأس المال) لطلب خدمات شخص آخر (العامل) لكي يقوم نيابة عنه ببعض المهام⁽⁶⁾.

فوائد الحوكمة

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساهلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق مصالح جميع الأطراف والحد من استغلال السلطة، بما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتعظيم الأرباح، وبذلك فان تطبيق الحوكمة يساهم في تحقيق مجموعة من الفوائد ويمكن تلخيصها بما يلي⁽⁷⁾:-

- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم والحفاظ على حقوقهم.

- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار.
- تحسين الأداء المالي للشركات، من خلال الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركات، وتدعيم تنافسيتها في أسواق المال العالمية، وحصولها على أعلى مراتب التقييم لدى مؤسسات التقييم الدولية.
- تعميق دور أسواق المال، وتوفير مصادر تمويل محلية وخارجية في تمويل المشاريع المختلفة.
- تحقيق كفاءة استخدام الموارد المالية وتجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية.
- منع حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة في الشركات، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين معها ونجاحها في السوق.
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم.
- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.
- توفير فرص عمل جديدة.
- مراعاة مصالح العمال وعدم استغلال السلطة في غير الصالح العام.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الدول خلال العقود الماضية، خاصة في أعقاب الأزمات المالية التي عصفت بالكثير من الدول خاصة في منطقة دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأخيرا في الأزمة المالية عام 2008، ولعل من المناسب الإشارة إلى أن اتساع المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة في الكثير من المشروعات مما أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المسؤولين، ووقوع الكثير من المخالفات المالية والإدارية نتيجة عدم وجود رقابة فعالة، الأمر الذي دفع العالم للاهتمام بالحوكمة، وذلك كون قواعد وضوابط الحوكمة تساعد في تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساهمة إدارة الشركات والمؤسسات المختلفة، وبالتالي حماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال⁽⁸⁾.

أهمية حوكمة الشركات:

من أهم مزايا تطبيق حوكمة الشركات قيامها بتيسير الحصول على التمويل (أسهم، سندات، ائتمان) وتكلفة أقل، وزيادة الجذب للاستثمارات والشركات الأجنبية، وتحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتقليل مخاطر الأزمات المالية للشركة والبنوك والاقتصاد ككل، وتضييق الخناق على فساد المديرين والموظفين بالشركات وخارج الشركات، ودعم الدور الاجتماعي للشركات، كما أن حوكمة الشركات تعتبر قيمة تحتسب كأصل من أصول الشركة⁽⁹⁾.

وعلى هذا يمكن القول إن حوكمة الشركات تقدم مزايا لكل من المجتمع وللشركات وللمستثمرين. فمزايا حوكمة الشركات بالنسبة للمجتمع: هي تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة، ومحاربة الفساد، وتشجيع التنافس، كما تشجع على زيادة الإنتاجية والابتكار، والعمل بكفاءة وتقليل الفاقد، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمي أسواق المال، وتشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة. أما مزاياها بالنسبة للشركة والمستثمرين، فهي: العمل على تحسين أداء الشركات، وتقليل تكلفة رأس المال، وتحسين السمعة والاستراتيجية، كما أنها تبني علاقات قوية بين أصحاب المصلحة، وتحمي حقوق المستثمرين، وتقوم بتخفيف آثار المخاطر، وتقوم بزيادة السيولة⁽¹⁰⁾.

أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية:

يعتبر القانون بصفة عامة من أهم الآليات التي تساعد على حوكمة الشركات، وخاصة قوانين الشركات والقوانين التجارية، حيث يقوم القانون بالمحافظة على حقوق الأطراف المختلفة وتنظيم مجموعة القيود التعاقدية المتشابهة سواء بين الأطراف المختلفة من مؤسسين ومساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بداخل الشركة، أو الأطراف المختلفة خارج الشركة كالمستهلكين والموردين والدائنين والوكلاء والمنافسين والبنوك والجهات الإدارية والدول والبيئة الطبيعية وغيرها من الأطراف المختلفة بالمجتمع.

كما أنه في ظل هيمنة نظام العولمة على الأسواق الداخلية والخارجية يمكن أن تصبح حوكمة الشركات حضان طرودة الذي يمكن عن طريقه أن تأخذ الحوكمة دوراً صريحاً في عملية التسعير المسبق لتكلفة رأس مال الشركة، وخاصة في الأسواق التي ما زال تمويل الشركات فيها محدوداً⁽¹¹⁾.

أهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية:

يتسع نطاق اهتمام حوكمة الشركات ليشمل جميع القواعد التنظيمية لأوضاع المنشآت والشركات في ضوء العولمة بما فيها الجانب الاجتماعي، فهو امتداد للجانب الاقتصادي للمنشأة. فمع تزايد العولمة، تزايدت أيضاً عولمة أذواق المستهلكين وتقضياتهم وميولاتهم الاجتماعية، والتي تؤثر في أعمال الشركة بتكلفة محسوسة، وعلى هذا لا يمكن أن يسمح النظام العالمي للشركات أن تعمل كمورد لشكل معين من نظم المعيشة إلى عملائها، أو أن تقوم بالعمل كتاجر رقيق في ممارساتها مع العاملين بها في الوقت نفسه⁽¹²⁾. ولا تتوقف مشاركة الشركة في الأعمال الخيرية حتى تكون الشركة مواطناً صالحاً، فإن المواطنة الصالحة للشركات هي ما تؤدي إلى تحقيق الرخاء والازدهار للشركة، كما أنها في الوقت نفسه تسهم في خلق مجتمعات أفضل، وحماية حقوق الإنسان، وتيسير جهود التنمية في الدول، والعناية بأخلاقيات العمل التجاري، بالإضافة إلى مزايا حقيقة للشركات⁽¹³⁾.

فالمسؤولية الاجتماعية للشركات corporate social responsibility هي الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل حيث يرى بعض مؤيدي حوكمة الشركات ضرورة ربطها بنظرية أصحاب الشأن أو المصالح؛ ليمتد نطاقها ويشمل كل ما له صلة بالشركة والمجتمع ككل⁽¹⁴⁾.

ومن أهم الإسهامات التي تستطيع أي شركة في أي بلد أو قطاع صناعي أن تقدمها للمجتمع، هي بناء رأس المال البشري وإيجاد فرص العمل لتحقيق القدرة التنافسية على الصعيد الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ذلك أن نوعية ومدى وصول التعليم والنظام التعليمي والتدريب وتنمية اليد العاملة يعتبر واحدة من العوامل الفردية الأكثر أهمية في تحديد إنتاجية البلد وقدرته التنافسية، ونموه الاقتصادي، وازدهاره، وقدرته على توفير وظائف وظروف عمل لائقة، والتقدم الاجتماعي لمواطنيه. وتبرز أهمية حوكمة الشركات في هذا المجال في الإفصاح عن المشاكل البيئية المحتملة والتي تعزف الشركات عن الإفصاح عنها خوفاً من التعويضات القانونية كمشكلة النفائات السامة⁽¹⁵⁾.

مبادئ حوكمة الشركات:

مبادئ الحوكمة هي المبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999م، وهي خمسة مبادئ اختيارية Voluntary، وتعتبر مبادئ مرجعية تستعين وتسترشد بها الدول International Benchmark، والتي يمكنها أن تضيف إليها ما تحتاج إليه حسب ظروفها من مبادئ جديدة، وقد تم إعداد هذه المبادئ في الاجتماع الوزاري للدول والأطراف في المنظمة في الفترة من 27 إلى 28 إبريل 1998، وفي هذا الاجتماع طلب مجلس المنظمة ذاتها، أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية للدول الأعضاء، وبالاشتراك كذلك مع المنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات. وتحقيقاً لهذه الدعوة، شكلت المنظمة فريق عمل مخصص لمهمة وضع مبادئ غير ملزمة لحوكمة الشركات تمثل وجهة نظر الدول الأعضاء في هذا الصدد⁽¹⁶⁾.

وهذه المبادئ هي عبارة عن معايير تقاس في ضوءها مدى تطبيق وتقديم الحوكمة في أي دولة من الدول، فكلما كانت المبادئ الستة مطبقة فيها، استجابت الدول لمبادئ المنظمة وحظيت بثقتها وثقة الهيئات الاقتصادية الأخرى. وتتمثل هذه المبادئ الستة في: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، المعاملة العادلة للمساهمين، ودور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة⁽¹⁷⁾.

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المبدأ بوجود إطار فعال لحوكمة الشركات بحيث يكون هذا الإطار ذا تأثير على الداء الاقتصادي الشامل ونزاهة السوق، ويكون هذا الإطار قادراً على تكوين أسواق مالية تتسم بالشفافية

والوضوح. وتركز المنظمة كذلك في هذا المبدأ على أن يكون هذا الإطار متوافقاً مع نصوص القانون بما يضمن توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات (18).

وتشدد المنظمة في هذا الإطار على ضرورة أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي، ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق، والمقصود بكفاءة السوق: "عدم قدرة أي مستثمر على تحقيق أرباح غير عادية على حساب مستثمر آخر، وذلك لعدم قدرة أي مستثمر على الحصول على معلومات جديدة تجعله في وضع أفضل لاتخاذ قرارات استثمارية تعود بالنفع والربح عليه دون المستثمرين الآخرين" (19).

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

تؤكد المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهمين العديدة التي تتمثل في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها. وتضع المنظمة عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المرتبطة بهذه الأسهم، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة. وركزت المنظمة في هذا المبدأ كذلك على ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس (20).

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين:

تشجيعاً للاستثمار الأجنبي وتأكيد ثقة المستثمرين، جاء هذا المبدأ الثالث لتأكيد حماية رأس مال الشركة من جانب الأطراف ذات العلاقة به من مديري وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ذي النسب الحاكمة في الشركة. ولضمان تنفيذ هذا المبدأ الهام الذي تعتمد عليه الشركة في مباشرة نشاطها، وضعت المنظمة مجموعة من الإرشادات في هذا الصدد مثل ضرورة معاملة المساهمين بطريقة متساوية دون محاباة للبعض على حساب البعض بحيث تكون للمساهمين من الطبقة الواحدة ذات الحقوق، وأن يتم الإدلاء بالأصوات وفرزها عن طريق أمناء محايدين، وأن يسمح للمساهمين بنظام التصويت عبر الحدود دون عوائق (21).

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

تهدف المنظمة من هذا المبدأ إلى تشجيع أصحاب المصالح في الشركة على الاستثمار في رأس مالها، ولأجل هذا فقد وضعت مجموعة من الإرشادات التي تعظم هذه الفكرة منها احترام حقوق هذه المصالح، وتقرير تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم، ووضع نظام يضمن مشاركة العمال في الإدارة، والحصول على المعلومات الكافية حول مالية الشركة في الوقت المناسب، والاتصال المباشر بأعضاء مجلس الإدارة والتعبير عن وجهة نظرهم في بعض المسائل المتعلقة في إدارة الشركة ومالياتها (22).

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

يعتبر هذا المبدأ أهم مبادئ الحوكمة التي ركزت عليها المنظمة؛ لأنه بدون الإفصاح والشفافية في البيانات الصادرة عن الشركة لن تكون هناك فرصة مناسبة لتحقيق وتنفيذ المبادئ الأخرى التي تضمنتها الحوكمة، ولذا يمكن القول بأن هذا المبدأ هو (روح المبادئ). وتستطيع الشركة عن طريق الإفصاح الجيد عن كل ما يتعلق بها من توفير الثقة فيها وفي إدارتها، ومن ثم جذب رؤوس الأموال والمحافظة على سمعتها ونزاهتها في السوق. ولتحقيق الغرض المبتغى من المبدأ، وضعت المنظمة عدة إرشادات تلتزم بها الشركات مثل الإفصاح عن الأمور المالية للشركة، وأهدافها وملكيات الأسهم خاصة الملكيات الكبيرة التي تؤثر على صنع القرار، والعمليات التي تدخل فيها الشركة مع أقارب لأعضاء في إدارة الشركة، والموضوعات الخاصة بالعاملين، وأسماء المراجعين الخارجيين للشركة (23).

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

لضمان اعتناء أعضاء مجلس الإدارة بمهامهم ومسؤولياتهم، وضعت المنظمة مبدأ خاصاً بمسؤوليات مجلس الإدارة والعقوبات التي توقع عليها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات. ومن المنطق عند التركيز على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة أن يتضمن إطار الحوكمة مجموعة من التعليمات ينبغي الأخذ بها من جانب الشركة تكفل المتابعة الفعالة لأعمال المجلس. ومن هذه التعليمات مراعاة أعضاء المجلس للمساواة في التعامل مع كافة المساهمين، وتوضيح خطط عمل الشركة والإفصاح عنها؛ لضمان مسائلتهم عند عدم تنفيذها، وتوضيح نظام المكافآت التي يستحقها أعضاء المجلس عن أعمالهم والأساس الذي تحسب عليه هذه المكافآت،

وضمن الشفافية في اختيار أعضاء المجلس بحيث يشترك كل المساهمين في الاختيار، ضرورة تعيين أعضاء مجلس إدارة من غير موظفي الشركة والذين يطلق عليهم الأعضاء غير التنفيذيين الذين يمكنهم الحكم المستقل على أداء مجلس الإدارة⁽²⁴⁾.

المبحث الثاني: دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد

أولاً: تعريف الفساد واسبابه وآثاره.

لا يوجد اتفاق بين الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد للفساد، فقد عرفه بعضهم بأنه (إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفة العامة لأهداف خاصة)⁽²⁵⁾، وعرفه آخرون بأنه (إساءة استعمال الأدوار أو الموارد العامة للفائدة الخاصة)⁽²⁶⁾، أما البنك الدولي فقد عرف الفساد (سوء استعمال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية)⁽²⁷⁾، في حين عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه (إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة)⁽²⁸⁾. وعموماً يمكن القول بأن مفهوم الفساد يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، فهو ظاهرة معقدة ومتشعبة في أسبابها وآثارها، وتشمل أنواعاً مختلفة مثل الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والواسطة وهدر المال العام⁽²⁹⁾.

وللفساد أسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة أهمها⁽³⁰⁾:-

- 1- ضعف البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في المجتمع، وهي ما يطلق عليها الأسباب التربوية والسلوكية للفساد، مما يؤدي إلى تغليب مصلحة الفرد على المصلحة العامة.
 - 2- تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية (الأسباب الاقتصادية) مما يؤدي إلى توجه الأفراد لأي مصدر دخل ممكن لتحسين ظروفه المعيشية.
 - 3- غياب سلطة المساءلة، وضعف الجانب الرقابي والقانوني.
 - 4- غياب العدالة بين أفراد المجتمع وشعور بعض الأفراد بالغبين مما يدفعهم للحصول على حقوقهم التي يشعرون أنها اخذت منهم بطرق غير مشروعة.
 - 5- عدم كفاءة ونزاهة القيادات العليا في الدولة، فمعظم عمليات الفساد الكبرى تتم من خلال هذه الفئات.
- كما أن للفساد آثاراً وتداعيات متعددة على المجتمع أهمها⁽³¹⁾:-
- 1- زعزعة الاستقرار الاقتصادي في الدولة.
 - 2- عرقلة النمو وزيادة نسب الفقر والعجز عن مكافحته.
 - 3- عجز الدولة عن تقديم الخدمات.
 - 4- زعزعة الثقة بنظام الحكم في الدولة.
 - 5- زيادة نسبة البطالة.
 - 6- خفض معدلات الاستثمار لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوى.
 - 7- الحد من المنافسة المشروعة بين الأفراد والمؤسسات.
 - 8- عزوف الدول المانحة عن تقديم المعونات والمساعدات.

ثانياً: دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة، ويتمثل هذا الفساد بالامتيازات والمكاسب التي يتم الحصول عليها بصورة غير قانونية، وقد أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية التي حصلت في الأعوام السابقة إلى أحداث أثّر بالغ على اقتصاديات الدول على المستوى العالمي، وفي سبيل معرفة أسباب تلك الالتزامات فقد أجريت العديد من الدراسات، حيث أثبتت تلك الدراسات أن أحد الأسباب الرئيسية للالتزامات المالية هو الفساد وغياب الشفافية⁽³²⁾، وفي هذا المبحث سنقوم ببيان دور الحوكمة في مكافحة الفساد.

ومما لا شك فيه أن تطبيق الحوكمة من شأنه أن يكفل تجاوز العديد من السلبيات التي تؤدي لحدوث الفساد في الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات المتعلقة بإحكام الرقابة في الشركات، وتحقيق مصالح كافة الأطراف ويتم ذلك من خلال الإجراءات والآليات الداخلية والخارجية، والتي تتمثل فيما يلي:

1- الآليات الداخلية:

حيث تتمثل هذه الآليات في حوكمة أنشطة وفعاليات الشركة الداخلية، واتخاذ القرارات التي تهدف لتحقيق أهداف الشركة الداخلية، ويمكن تصنيف هذه الآليات إلى ما يلي⁽³³⁾:

أ- مجلس الإدارة.

يعتبر مجلس الإدارة من أهم أدوات الرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كونه يتمتع بصلاحيات تعيين وإعفاء ومكافآت الإدارة العليا للشركة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية، مما يساهم في حماية رأس المال المستثمر، بالإضافة للإشراف على وضع استراتيجية الشركة، شريطة أن تتم تلك الإجراءات بنزاهة وحكمة لتحقيق أهداف الشركة.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بالمهام المطلوبة منه بفعالية فانه يشكل لجان من أعضائه للقيام بمهام تخدم الشركة وهذه اللجان هي:

1- لجنة التحقيق: وهي لجنة متخصصة في إعداد التقارير المالية للشركة، كما أنها تشرف على وظيفة التدقيق الداخلي، بالإضافة لدورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، مما يساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية.

2- لجنة المكافآت: وهي لجنة مشكلة من مجلس الإدارة، لتحديد المكافآت المصروفة على أن تكون معقولة وتتناسب مع حجم الانجاز.

3- لجنة التعيينات: وهي لجنة متخصصة في المفاضلة بين المرشحين للعمل في الشركة، وخاصة الوظائف العليا، والاطلاع على مهاراتهم وخبراتهم لضمان الشفافية في التعيين.

ب- التدقيق الداخلي.

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في إرسال قواعد الحوكمة في الشركة، حيث تساهم هذه العملية في زيادة المصداقية والعدالة، وضمان دقة ونزاهة التقارير المالية، ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات، والتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، ولكي يتم الاستفادة من وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال فلا بد أن تكون الجهة المسؤولة عن ذلك مستقلة ومنظمة بشكل جيد.

2- الآليات الخارجية⁽³⁴⁾.

وتتمثل هذه الآليات بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على أنشطة الشركة المختلفة، حيث تشكل هذا الآليات مصدر ضغط على الشركة لتطبيق قواعد الحوكمة، ومن هذه الآليات:

أ - منافسة الشركات المشابهة.

حيث تشير الدراسات الحديثة في هذا المضمار الى ان الإدارة التي تفشل في تطبيق اسس الحوكمة ومنافسة الشركات في نفس القطاع فإنها سوف تتعرض للإفلاس، مما يحتم على الادارة العليا للشركة لاختيار افضل الطرق والاساليب الادارية والانتاجية لمواجهه ذلك.

ب -التدقيق الخارجي.

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساهمة في تحسين اداء الشركة بشكل عام، لذا فان عملية اختيار المدقق الخارجي الكفو والمتخصص تعتبر من اهم اسس نجاح الرقابة الخارجية، كما ان عملية التدقيق الخارجي تساهم في تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات في الشركة، حيث يتم ذلك من خلال عمليات التدقيق المالي، وتدقيق الأداء.

ج-التشريع والقوانين.

تساهم الانظمة والقوانين في اجبار الادارة العليا على تطبيق اسس الحوكمة، وتقوية إشراف جهات التدقيق المختلفة على عملية إعداد التقارير المالية.

د-الجهات الرقابية الدولية.

هناك العديد من الجهات الرقابية الدولية التي تفرض رقابة على عمل الشركات والمؤسسات واجبارها على تطبيق اسس الحوكمة ومحاربة الفساد الاداري والمالي، ومن هذه المؤسسات منظمة الشفافية العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة بازل.

الخلاصة

يمكن القول ان تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع للشركة، وذلك من خلال ترشيد اعمال المديرين ومجلس الادارة وبالإضافة للعاملين في الشركة ومراقبي الحسابات، مما يؤدي في النهاية لتحقيق اهداف الحوكمة والحد من الفساد، حيث يسهم التطبيق السليم للقوانين واللوائح المالية في الحد من وقائع الفساد وتضارب المصالح بما يضمن حقوق المساهمين وكافة الحقوق الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وفي المقابل فان عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح سوف يؤدي الى خلق بيئة خصبة لنمو الفساد وتغلغله وعدم القدرة على مواجهته.

النتائج :

- 1- على الرغم من أهمية حوكمة الشركات إلا ان هناك اختلافا وعدم اتفاق بين الباحثين فيما يتعلق بمفهوم الحوكمة.
- 2- زاد الاهتمام بحوكمة الشركات خاصة بعد الأزمات المالية التي حدثت وكان آخرها الأزمة المالية العالمية عام 2008.
- 3- يعتبر تطبيق الحوكمة من الضمانات الرئيسية لأصحاب الحقوق والمصالح في داخل الشركات.
- 4- هناك أثر وأهمية واضحة لتطبيق حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.
- 5- يساعد تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق العديد من الاهداف واهمها مكافحة الفساد.

التوصيات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- 1- لابد من إلزام الشركات بتطبيق أسس الحوكمة والإفصاح، وذلك للفوائد الجمة التي تعود على الاقتصاد نتيجة لذلك.
- 2- يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وذلك ليدرك الجميع ان الحوكمة تمثل خط الدفاع الاول ضد الفساد الذي يسلب المجتمع ثرواته وأمواله.
- 3- نشر الوعي الفكري في المجتمع واعتبار محاربة الفساد مهمة وطنية يشارك فيها الجميع، كلاً حسب موقعه.

4- اصدار قوانين وعقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد.

5- تشجيع الدراسات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.

المراجع

- (1) نسمان، احمد، مراجعة تطبيقات الحوكمة في القطاع المصرفي المصري، القاهرة، دار عصمت، الطبعة الأولى، 2012، ص9.
- (2) الحمصي، رياض، الحوكمة والأسواق المالية، بيروت، دار الشام للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 23.
- (3) فوزي، سميحة، الحوكمة المصرفية الأسس والمبادئ، القاهرة، دار شباب الجامعة للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 11.
- (4) قباجة، عبد المجيد، أواقع الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية، بحث مقدم لمؤتمر الحوكمة المصرفية، 2010، القاهرة، ص 19.
- (5) موسى، رمزي، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، مؤتمر المؤسسات المالية بعد الأزمة المالية العالمية، الجزائر، 2013، ص 8.
- (6) بورسلي، أماني خالد، آثار تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الحديثة وأسس التقييم، مصر، منشور ضمن كتاب حوكمة الشركات واقع وتطلعات، طباعة مكتبة آفاق مصر للنشر، 2014م، ص 40.
- (7) جودة، عبد الغني، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من التضليل في الأسواق المالية، مؤتمر الحوكمة المصرفية، دبي، 2011، ص 14.
- (8) أبو حمام، إسماعيل، الحوكمة في الشركات، بيروت، دار الأمل للنشر، 2010، الطبعة الأولى، ص 24.
- (9) بورسلي، أماني خالد، آثار تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الحديثة وأسس التقييم، مرجع سابق، ص 67.
- (10) قباجة، عبد المجيد، أواقع الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 16.
- (11) فوزي، عبد المحسن، الأسواق المالية الخليجية والأزمة المالية العالمية حلول واقعية، القاهرة، دار العروبة للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 134.
- (12) أبو حمام، إسماعيل، الحوكمة في الشركات، مرجع سابق، ص 29.
- (13) نسمان، احمد، مراجعة تطبيقات الحوكمة في القطاع المصرفي المصري، مرجع سابق، ص 17.
- (14) الشهيلي، رحاب، الأزمة المالية العالمية 2008 وأثارها على الدول النامية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثارها، المغرب، 2012، ص 4.
- (15) نجم، عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، الأردن، دار الوراق، الطبعة الأولى، عام 2006، ص 128.
- (16) نجم، عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، مرجع سابق، ص 43.
- (17) سليمان، إبراهيم، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والأنظمة والتعليمات الحالية، مؤتمر الحوكمة المصرفية في المصارف الإسلامية، دبي، 2014، ص 16.
- (18) الدراوشة، عصام، واقع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، بيروت، دار الساحة للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 82.
- (19) العزايزة، سعيد، الحوكمة كمعالجة للأزمة المالية العالمية، الرياض، دار الرحاب، الطبعة الأولى، 2013، ص 79.
- (20) الفليتي، سالم سلام حميد، حوكمة الشركات المساهمة في سلطنة عمان، عمان، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، 2010م، ص 97.
- (21) سليمان، إبراهيم، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والأنظمة والتعليمات الحالية، مرجع سابق، ص 19.
- (22) قباجة، عبد المجيد، أواقع الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 21.

- (²³) شلبي، رباب، الاقتصاد المصري والأزمة المالية العالمية سبل المواجهة، القاهرة، دار النيل للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص 167.
- (²⁴) نسمان، احمد، مراجعة تطبيقات الحوكمة في القطاع المصرفي المصري، مرجع سابق، ص 20.
- (²⁵) داوود، خير، الفساد الاداري وسبل معالجته، مجلة المستقبل، العدد 231، 2006، ص 12.
- (²⁶) عبد الفضيل، خير الله، الفساد الاداري والمالي بين السياسات والاجراءات، مجلة الادارة العربية، مجلد 19، العدد 1، 2009، ص 18.
- (²⁷) الشرجي، خالد، الفساد الاداري ومعالجته، بحث مقدم لمؤتمر منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، قطر، 2010، ص 4.
- (²⁸) داوود، خير، الفساد الاداري وسبل معالجته، مرجع سابق، ص 14.
- (²⁹) الكبيسي، كاظم، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، ورقة مقدمة لمؤتمر العربي للتنمية البشرية، مصر، 2007، ص 6.
- (³⁰) الشرجي، خالد، الفساد الاداري ومعالجته، مرجع سابق، ص 6-8.
- (³¹) عبد الفضيل، خير الله، الفساد الاداري والمالي بين السياسات والاجراءات، مرجع سابق، ص 21.
- (³²) الشرجي، خالد، الفساد الاداري ومعالجته، مرجع سابق، ص 6.
- (³³) داوود، مصطفى، الحوكمة اساس لتحقيق النمو الاقتصادي، الرياض، دار كنوز المعرفة، الطبعة الاولى، 1432هـ، ص 63-79.
- (³⁴) ادم، علي، الحوكمة وتحقيق التنمية الاقتصادية، القاهرة، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، 2007، ص 113-128.